السياسة البريطانية تجاه اعادة تنظيم الجيش المصرى عند بداية الاحتلال (*)

الدكتور عبد الخالق محمد لاشين

يميز مؤرخو الاستعمار الأوربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بين أهداف رئيسية أربعة ، كانت تقف وراء دوافع ذلك الاستعمار وهى : الدوافع الاقتصادية — الاستراتيجية والدفاعية — ثم علو تيار المد القومى وتصاعد النزعة العدوانية الاستعمارية — وأخيرا هجرة السكان والاستيطان خارج الوطن الأم • وفى نفس الوقت فانهم يميزون بين كل دافع من تلك الدوافع ، وبين الأساليب والتدابير التى لجأ اليها المستعمر بغرض تحقيق كل دافع من ورائها •

فعلى حين مثلا لجأ المستعمر فى مستعمرة كانت دوافعه من وراء احتلالها اقتصادية أو استيطانية الى اجراء تطوير متسارع واحداث تغييرات عميقة وجذرية على نحو ما كان يجرى فى الوطن الأم ، لتخدم أهداف المستعمر أو المستوطن أولا وأخيرا ولتشبع شراهته وتطلعاته دون بقية قطاعات سكان المستعمرة الآخرين • فانه لجأ فى مستعمرة ثانية احتلت لأهداف استراتيجية ودفاعية الى العزوف عن تحقيق أو احداث نمط متسارع للتغير والتطور الاقتصادى الاجتماعى والسياسى والثقافى لأوضاع المستعمرة ، خوفا من أن تمزق تلك التحولات والتغيرات الحاسمة والسريعة أنماط حياة المستعمرة التقليدية مخافة

(*) بحث القى ضمن ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية حول « الادارة فى مصر » فى الفترة بين ٨ — ١٠ مارس ١٩٨٧م •

احداث قلاقل وهزات قد تؤدى الى اندلاع ثورات تزعزع أركان الأمن والهدوء والاستقرار المنشود الذى كان هو الهدف الرئيسى للمستعمر من وراء السيطرة على تلك المستعمرة ، الأمر الذى قد يهدد كيانه ووجوده فيها برمته بشكل خطير وشامل •

غير أنه من المؤكد تماما أنه لم يكن هناك فصل حاد بين دوافع المستعمر وأساليبه ، بحيث نستطيع معها التمييز بين مستعمرة وأخرى سواء من حيث الأهداف والتدابير • فلقد تداخلت كل تلك العوامل معا من مستعمرة لأخرى • بل وفى المستعمرة الواحدة من فترة الى أخرى ، وفى ظل الادارات الاستعمارية المتعاقبة طبقا لمختلف المتغيرات الداخلية والخارجية وغيرها(*) •

وربما تشكل مصر نموذجا بارزا تداخلت فيه كل تلك الأهداف والمرامى الاستعمارية والتدابير والأساليب التى اصطنعها فيها • فليس هناك ثمة شك فى أن مصر بموقعها الجغرافى والاستراتيجى الفريد كانت حلما طالما داعب خيال الاستعماريين البريطانيين لفترة طويلة مضت كادت أن تقترب من القرن فى عمر الزمن من قبل أن تقع ضحية للاستعمار البريطانى ، فضلاً عن أنها ظلت تشكل لفترة مماثلة قادمة حلقة هامة حرص استراتيجيو الاستعمار البريطانى على ربطها باحكام فى سلسلة المواصلات الامبراطورية •

وفى نفس الوقت فانه ليس بخاف على باحث أو دارس منصف وموضوعى أن بريطانيا والاستعماريين البريطانيين كانوا قد نجحوا فى ربط اقتصاد مصر باحكام بالاقتصاد البريطانى ، سواء فى المجال الزراعى أو التجارى أو الصناعى ، وهو الأمر الذى استفادت منه بريطانيا ورعاياها الىحد يفوق قدر استفادة المصريينأنفسهم من خيرات

(*) Tignor R., Modernization and British Colonial Rule in Egypt, P.U.P., 1966, pp. 3 — 24 .

وثروات بلادهم • وفى نفس الوقت استطاعت السياسة البريطانية فى مصر ، وقبل أن يمضى طويل وقت على وقوع الاحتلال ، أن تزيح لصالح شركاتها واحتكاراتها ومواطنيها مزاحمة غيرهم من الكثير من الشركات والرعايا غير البريطانيين فى مصر الى الحد الذى يصدق فيه القول تماما بأن بريطانيا نجحت فى « نجلزة مصر » وأوضاعها بما فى ذلك لغة التعليم الوطنى فى البلاد •

ومن أجل ذلك وضعت السياسة البريطانية الاحتلالية تجاه مصر وادارتها ، وجرى تخطيطها لتحقيق كل هذه الأهداف الاستعمارية مجتمعة وفى آن واحد • وهى سياسة يمكن أن نطلق عليها « من كل بقدر » • فتطوير « بقدر » ، واستغلال « بقدر » • وابقاء على الأطر والأوضاع القديمة لمصر « بقدر » ، وحشد مواطنين وموظفين ومسئولين بريطانيين فى ادارات مصر ومؤسساتها « بقدر » الى غير ذلك •

غير أن الشى الوحيد الذى شذت فيه تلك السياسة البريطانية عن ذلك « القدر المرسوم » هو السيطرة العسكرية والأمنية على مصر بقبضة حديدية غليظة ، لا تسمح ، بل ، لا يتصور معها أن تسمح بأى قدر من تهديد لسلامة الوجود البريطانى فى البلاد ولو ضئيل ، مع الاحتفاظ لمصر بالهدوء والاستقرار والأمن المطلوب ، الذى كان يعنى تماما « استكانتها » و « استسلامها » الى أبعد حد •

لكل ذلك وغيره رسمت بريطانيا ومعها السلطات الاحتلالية سياستها تجاه جيش مصر وأجهزتها وقوتها العسكرية منذ اللحظات الأولى التى تم لها فيها اخماد الثورة الوطنية المصرية والانفراد بحكم البلاد • على النحو الذى سيتضح لنا من الدراسة التالية •

لقد كان الغزو العسكرى لمصر يمثل ذروة التصعيد الذى لجأت اليه السياسة البريطانية منذ أن عقدت العزم على الانفراد بمصر

والمسألة المصرية • كما أنه كان يعنى من ناحية أخرى مدى التشابك المعقد بين مجموعة العوامل والمصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية البريطانية العليا • ومن ناحية ثالثة فقد أثبت مدى فعالية وقدرة السياسة البريطانية على أن تمسك بيدها زمام المبادرة وسط عالم أوربى مزقته مختلف الأحقاد والتيارات والتناقضات ثم الأحلاف فيما بعد •

وبالنسبة لمصر — فى الجانب المقابل — كان الاحتلال البريطانى يعنى خاتمة المطاف لمرحلة من الحيوية والنشاط والتغيرات التى مست أوضاع مصر وأبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والسياسية وغيرها ، الأمر الذى هيأ الفرصة واسعة لتفجر الآمال والطموحات الوطنية لمختلف القوى الاجتماعية المصرية عبرت عن نفسها فى شتى أدبيات العصر ومواثيقه ومؤسساته • ترجمتها القوى الوطنية التى تصدرت قيادة الوطن وجماهيره وعبرت عنها •

ولقد كان الانتصار العسكرى البريطانى الخاطف على القوى الوطنية يعنى أن الأمانى المشروعة ما كان يكفى لتحقيقها قدر من النوايا الطيبة مهما كبر ، أو حجم من العزائم والارادات حتى ولو صدق ، فى ظل سياسات دولية تفتقر الى العدالة والشرعية ، وتحكمها شريعة الأقوى • وهكذا أثبتت حوادث الغزو والمواجهة العسكرية للمصريين كيف يمكن أن تنتصر القوة على الحق ، والمصالح على العواطف ، والظلم على العدالة والشرعية • وبقدر كل تلك المعانى وغيرها بقدر ما كانت صدمة المصريين ودهشتهم •

ومن قبل أن يتبين المصريون حقيقة ما جرى ، راحت السياسة البريطانية تطلق العديد من التصريحات فى مختلف الاتجاهات دفاعا عن مسلكها وتبريرا لخططها وما قد تنتهجه من برامج وسياسات تجاه المستقبل ، مستغلة هول الصدمة بالنسبة للمصريين ، وزمام المبادرة

الذى أمسكت بتلابيبه ، وقررت آلا يفلت من يدها مرة أخرى بالنسبة لغيرهم من دول وشعوب أوربية وغير أوربية . فماذا فعلت انجلترا تجاه الجيش والقوات العسكرية المصرية ؟ وهو موضوع بحثنا .

كانت أول قضية هامة شغلت أذهان الساسة البريطانيين فور انتهاء العمليات العسكرية هو ماذا يمكن أن يتخذ بالنسبة للجيش المصرى من تدابير واجراءات ؟ وماذا يكون عليه حاله وأوضاعه ومستقبله[١] ؟ فبعد بضع ساعات قليلة من معركة التل الكبير صدرت تعليمات الخارجية البريطانية الى سير ادوارد مالت — القنصل البريطانى العام فى مصر — أن يبعث الى لندن « بأسرع ما يمكن بمقترحات حول الجيش والمالية والادارة بالنسبة للمستقبل »[٢] . ويذكر لورد كرومر « أن المستشارين العسكريين للحكومتين المصرية والبريطانية قد أجابوا على هذا التساؤل بصراحة عسكرية » بأن الجيش المصرى كما كان عليه حاله آنذاك أسوأ من أن يستفاد به ، « حيث برهن بنفسه أنه خطر على الدولة ويمكنه أن يتمرد ، الا أنه لا يقدر أو لا يرغب فى أن يحارب » . ويضيف أن النتيجة الحتمية « لهذه الحقائق هى أن الجيش الحالى ينبغى أن يلغى ليحل محله جيش جديد »[٣] .

وطبقا لذلك وبعد مرور ستة أيام على معركة التل الكبير أجبر الخديو محمد توفيق فى يوم ١٩/٩/١٨٨٢ على اصدار أمره العالى فى عبارة موجزة بالغة الدلالة نصها : « نحن خديوى مصر بالنظر للعصيان العسكرى قررنا مادة (١) يلغى الجيش المصرى — توقيع

(1) Cromer, the earl of, Modern Egypt, Vol. II, p. 466.

(2) Cromer, op. cit., Vol. I, p. 331 .

(3) Cromer, Ibid, Vol. II, p. 466 .

ونستطيع أن ندرك ببساطة أن مستشارى الحكومة البريطانية من العسكريين كانوا هم قادة جيش الاحتلال ورجاله .

محمد توفيق »[٤] • وكان قرار الحل هـذا يعنى تسريح الجنـود المصريين الى بلادهم وقراهم والقبض على كبار الضباط تمهيدا لمحاكمتهم على « عصيانهم » •

ولقد صدر هذا القرار من قصر رأس التين حيث كان الخـديو لا يزال محتميا بحـراب الأسـاطيل البريطانية الراسـية فى مياه الاسكندرية • ويذكر كاتب بريطانى معاصر كيف « أن الخديو بقراره هذا كان قد فعل أكثر من ذلك • انه وولسلى هو الذى قام بحل الجيش المصرى بينما كان توفيق هو الذى فكك عرى الأمة المصرية »[٥] •

واندفاعا وراء نفس السياسة التى فرضها البريطانيون على مصر فى هذا الاتجاه تلاحق صدور العديد من القرارات بهدف التنكيل بكبار الضباط المصريين واحالة صغارهم الى الاستيداع مع حرمانهم من كافة حقوقهم ومعاشاتهم بغرض تجريد مصر من قوتها العسكرية لتتخـذ انجلترا من ذلك ذريعة لتسويغ اطالة أمد احتلالها بحجة استعادة الأمن والهدوء والمحـافظة عـلى النظـام حتى يتم تكوين الجيش المصرى الجديد[٦] • ولتأكيد هذا المعنى طلب من الخديو أن يقوم باستعراض جيش الاحتلال البريطانى فى ميدان عابدين ١٨٨٢/٩/٣٠ ربما لكى يمحو أثر مظـاهرة الجيش والضـباط فى ٩ سـبتمبر ، كما يذكـر

---

(4) Cromer, Loc. cit., & Young, G., Egypt, p. 128 .

ويذكر يانج أن تاريخ صدور هذا الأمر العالى هو ١٨٨٢/٩/١ وذلك ليس بصحيح • حيث أن الخديو لم يعد من الاسكندرية الى العاصمة الا فى صباح الاثنين الموافق ١٨٨٢/٩/٢٥ • ويوافق ٦ ذى القعده ١٢٩٩ هـ • راجع الرافعى • مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ١٤ •

(5) Young, G., Loc. cit.

(٦) الرافعى ، المرجع السـابق ، نفس الصفحة ، وكذلك كتابه « الثورة العرابية ، ص ٥١٨ — ٥٢٠ •

الرافعى[٧] • أو لعله كان للتدليل على نوع القـوة التى ترتكز عليها شرعية الحكم الجديد •

وبناء على مشورة جـارنت وولسـلى — قائد قـوات الحملة البريطانية — استدعى ادوار مالت — القنصل العام البريطانى فى مصر — جنرال فالنتين بيكر — أحد كبار الضباط البريطانيين الذى ترك خدمة الجيش البريطـانى من قبل والتحق بالعمل فى الجيش التركى العثمانى بالآستانة — للقدوم الى مصر للاستفادة من خبراته فى اعادة بناء جيش مصر الجديد طبقا للأسس العامة التى تضعها السـلطات البريطانية فى كل من لندن والقاهرة • وقد غادر بيكر الآستانة بالفعل فى أواخر شهر سبتمبر ووصل الى مصر فى أول أكتوبر على عجل •

وفى الثالث من أكتوبر طلب مالت من حكومته اصدار التعليمات اللازمة لتخويل ضباط بريطانيين الالتحاق مؤقتا بخدمة الحكومة المصرية دون ترك خدمة جيش صاحبة الجلالة الملكة للاشراف على اعادة تنظيم القوات العسكرية المصرية[٨] • وقد رد عليه ايرل جرانفيل — وزير الخارجية البريطانية — برقيا فى الخامس من أكتوبر بالموافقة ، طالبا أن يمـده بمعلومات حـول الشروط التى سيستخدمون بمقتضاها فى مصر[٩] •

وقبل أن تمر عشرة أيام على وجود سير فالنتين بيكر فى مصر كان قد أعد تقريرا حول مقترحاته بشأن جيش مصر المقترح فى ١١/١٠ رفع الى مجلس النظـار المصرى حيث أدخل عليه بعض التعديلات وأعاده شريف باشا — رئيس النظار — الى ادوار مالت راجيا ضرورة

---

(٧) الثورة العرابية ، ص ٥١٣ .

(8) Egypt, No, II, 1883, No. 5, From Malet to Granville, 3/10/82, p. 3 .

(9) Egypt, op. cit., No. 6. p. 3 .

عرضـــه دون ابطاء على الحكومة البريطانية للحصـــول على موافقتها الرسمية على هذا المشروع[١٠] •

وتضمن مشروع بيكر المعدل ضرورة أن يتكون الجبش الجديد من عدد اجمـــالى يبلغ ١١٥٠٠ رجل • على أن يكون قوامه فرقتين أحداهما مصرية خالصة وتبلغ ٦١٠٠ رجل ، والأخرى يتولى قيادتها ضباط بريطانيون وتتكون من ٥٤٠٠ رجل موزعة طبقا للجدول التالى :

جـــدول رقم (١)
قوات الجيش المقترح طبقا لمشروع بيكر

مصريـــون		بريطـــانيون	
مشادة ٦ كـائب كل واحدة ٥٠٠	٣٠٠٠ رجل	مشاة ٦ كتائب ٥٠٠ للواحدة	٣٠٠٠ رجل
مدفعيـــة ميدان ٣ بطـــاريات ١٠٠ للواحـــدة	٣٠٠ رجل	فرســـان فصـــيلة واحدة ٥٠٠	٥٠٠ رجل
مدفعية موقع كتيبة واحدة ••	٥٠٠ رجل	مدفعيـــة ميدان ٣ بطاريـــــت ١٠٠ للواحدة	٣٠٠ رجل
جندرمـــة كتيبتان ١٠٠٠ للواحدة	٢٠٠٠ رجل	مدفعيـــة موقـــع بطاريـــة واحدة من ٥٠٠	٥٠٠ رجل
خدمــــات طبيـــة ودركبات الخ ••	٣٠٠ رجل	مشاة راكبة عدد ٢ كتيبة ٥٠٠ للواحدة	١٠٠٠ رجل
		فصيلة واحدة	١٠٠ رجل
المجموع =	٦١٠٠ رجل	المجموع =	٥٤٠٠ رجل
المجموع الكلى لقوات الجيش المقترح ككل ١١ر٥٠٠ رجل			

(10) Egypt, op. cit., No. 15, pp. 7 — 10 .
وكان مالت قد بعث بمشروع بيكر لاعادة تنظيم الجيش والجندرمـــة والشرطة مرفقا برسالة مؤرخة فى ١٨٨٢/١٠/٣١ •

كما اقترح بيكر أن يستخدم عدد ٦٢ ضابطا بريطانيا لقيادة الفرقة الثانية — ذات القيادة الانجليزية — بمرتب اجمالى مقترح ٣٩١٠٠ جنيه مصرى سنويا على أن يكونوا من ذوى الرتب العسكرية العليا ، ويعينون بعقد لمدة عامين ولمن يرغب منهم فى مواصلة العمل — بعد مرور العامين — تطبق عليهم لوائح المرتبات والمعاشات التى يعمل بها فى الحكومة(١١) •

وتضمن مشروع بيكر كذلك مقترحات أخرى بالنسبة للجندرمة(١٢) والشرطة وللخدمة طويلة الأجل ، التى اقترح لها فترة تجنيد لمدة ست سنوات يضاف اليها عام سابع كاحتياط • وبالنسبة للهيكل العام والتنظيمات المختلفة اقترح بيكر أنه فى حالة الموافقة على هذه الخطوط الرئيسية ، فانه سيشرع فى اعداد كافة التفصيلات بالتنظيمات الداخلية للجيش(١٣) •

وقد طلب شريف باشا من مالت تخفيض حجم قوة الجندرمة فى مشروع بيكر المقترح من ٢٠٠٠ الى ١٥٠٠ رجل • فكان رد مالت عليه أنه يعتقد أن الحكومة البريطانية لن تتوصل الى اتخاذ قرار بطريقة

---

(11) Egypt, Loc. cit.

(١٢) كلمة جندرمة gendadarmerie — أو مستحفظان — لفظ فرنسى يعنى المحافظة على الأمن العام وهى مشتقة من كلمات gens بمعنى الشعب ، de بمعنى of ، و arma, بمعنى أسلحة arms وتستخدم الكلمة فى كل من فرنسا وبلجيكا بمعنى رجال البوليس •

وقد طلب دفرين فيما بعد — بتاريخ ٨ مارس ١٨٨٣ — من جنرال بيكر عدم استخدام هذا المصطلح فى الوثائق والمراسلات والأوراق الرسمية الا عندما يستخدم فقط اللغة الفرنسية ، ربما كرغبة فى محو مدلول هذا المصطلح التاريخى فى مصر وقطع الصلة بين حاضر البوليس والشرطة وماضيها قبل الاحتلال راجع فى هذا الصدد :

Egypt, No. 14, 1883, No. 18, p. 15

(13) Egpyt, No. II, 1883, No, 15, pp. 7 — 10 .

أو بأخرى فيما يتعلق بمشروع اعـادة تنظيم الجيش ككل الى أن تعرض عليها الميزانية المقترحة للجيش[14].

وهـكذا فقد نشـط مالت ومعه جنرال بيكر ـ الذى أنعم عليه الخديو برتبة فريق وصار يعرف بالفريق بيكر باشا[15] ـ منذ الأيام الأولى التى أعقبت الاحتلال البريطانى فى اتجاهين فى آن واحد : أولها تفكيك عرى الجيش المصرى القديم • ويتعلق الآخر بالاسراع نحو تشكيل قوة عسكرية جديدة تضمن بريطانيا والسلطات البريطانية ولاءها الكامل وسيطرتها الفعلية والمباشرة عليها •

وفى هذا الاطار طلب مالت فى ٦ نوفمبر من وزير خارجيته ـ طبقا لاقتراح بيكر باشا ـ أن يتم فصل موضوع انشاء قوة الجندرمة والشرطة والبوليس عن مسألة اعادة تكوين الجيش حتى يتسنى تشكيل تلك القوة بشكل يسبق الجيش ، وبمعزل عنه ، حتى لا يضيع ثمة وقت فى تنظيم قوة البوليس نظرا للحاجة الماسة اليها لضمان السيطرة على أمن البلاد الداخلى • كما أضاف مالت أنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية على ذلك فان بيكر باشا ـ طبقا لاقتراحه ـ سيشرع على الفور فى تكوين ٤٠٠ رجل من المصريين الفرسان لهذا الغرض مع ٢٠٠ آخرين من المشاة المحليين ممن لم يشتركوا فى أحداث الثورة ، كما يقترح ـ طبقا لمشورة بيكر ـ أن توضع الجندرمة فى الحال تحت اشراف نظارة الداخلية ، ولو أن ادارتها ينبغى أن تكون فى يد نظارة الحربية • ويضيف مالت فى برقيته أن بيكر باشا يرفض فى الوقت الحاضر ضم عناصر ألبانية لهذه القوة • كما أنه يود ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية رغبته فى أن يكون مفهوما تماما أنه لايقترح بالمرة أن تمنح مصر جيشا من المرتزقة • حيث أن خطته ـ فى حالة موافقة الحكومة

---

(14) Egypt, op. cit, No. 16, p. 10 .

(١٥) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٦ .

البريطانية عليها — تقضى بالاستفادة من رجال الجيش القديم — ممن لم يشتركوا فى الثورة بطبيعة الحال — على أن تعزز القوة فقط بقدر معين من الألبان[١٦] •

وقد ردت الخارجية البريطانية بالموافقة بتاريخ ١١/٨ على برقية مالت وما تضمنته من مقترحات « على ألا يضيع ثمة وقت فى التوصل الى تنظيم الجندرمة ، كما أنها لا تقيم ثمة اعتراض حول أى خطة لتحقيق هذا الغرض يوصى بها الخديو ولا يكون لأى من ايرل دفرين — وهو السفير البريطانى فى استانبول الذى كلفته الحكومة البريطانية بالتوجه الى مصر ودراسة أوضاعها — وسير أ• أليسون Sir A. Alison — قائد جيش الاحتلال البريطانى — ولادوارد مالت ثمة اعتراض عليها »[١٧] •

ومن الملاحظ أن كل تلك الترتيبات والمقترحات كانت تجرى وتتبادل من قبل أن يصل الى مصر ايرل — لورد فيما بعد — دفرين سفير انجلترا فى الآستانة الذى طلب اليه دراسة أحوال مصر واقتراح ما يراه مناسبا من أجل استعادة « سلطة الخديو وتوفير الضمانات اللازمة لحفظ الأمن والنظام والرخاء فى مصر ووضع الترتيبات التشريعية اللازمة لاقامة حكم ذاتى ، وللوفاء بالالتزامات تجاه الدول الكبرى » • وهى الأهداف التى وضعتها السياسة البريطانية نصب عينيها عندما كلفت دفرين بالقيام بتلك المهمة « من أجل صالح مصر وصالح بريطانيا وصالح أوربا » • وخولته سلطة اعادة تنظيم الحكومة فى مصر قبل أن يتم اقرارها أو اعلانها ، وأن يستشار عند كل مرحلة من مراحل اعدادها • كما طلبت اليه بمجرد وصوله الى مصر النظر فى العديد من المسائل التى سوف يجد نفسه مطالبا ببحثها ، وكان

---

(16) Egypt, op. cit., No. 22, p. 13 .

(17) Egypt, op. cit, No. 24, p. 15 .

فى مقدمتها وعلى رأس أولوياتها اعادة تنظيم الجيش والبوليس المصرى[18] •

وفى الثامن من نوفمبر — وبعد وصول دفرين الى القاهرة بيوم واحد — طلبت وزارة الخارجية البريطانية من وزارة الحرب الموافقة على ترشيح ضابط بريطانى كبير برتبة جنرال للقيام بمعاونة حكومة الخديو فى تنظيم الجيش المصرى والحصول على اذن صاحبة الجلالة الملكة من أجل ذهابه الى مصر لهذا الغرض[19] • ولا توضح الوثائق البريطانية صراحة من الذى طلب ذلك سواء كان دفرين من خارجيته أو الحكومة المصرية ذاتها أو غيرهم • ألا أننا نرجح أن يكون لدفرين ثمة علاقة بهذا الترشيح ، حيث طلبت الخارجية ذلك فى اليوم اللاحق

---

(18) Egypt, op. cit., No. 18, p. 11 .

فى خطاب تكليف دفرين للقيام بمهمته الذى بعث به اليه ايرل جرانفيل بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٢ . ومن بين المسائل الأخرى الذى كلف بدراستها ، وهى تسع مسائل عدا الجيش والبوليس الذى كان فى مقدمتها . وكانت المسائل الأخرى هى :

(ب) الغاء نظام المراقبة الثنائية واستبداله بما يكون مناسبا للشئون المالية .

(حـ) تحسين واصلاح الجهاز الوظيفى .

(د) الانقاص التدريجى للعنصر الأجنبى وزيادة المستخدمين المصريين فى كل فروع الادارة .

(هـ) اقامة نظام أفضل للقضاء الوطنى .

(و) ضرائب متساوية لكل من الأجانب والمصريين .

(ز) اقامة مؤسسات تتمشى وتطور مفهوم الحرية سواء باعادة انشاء مجلس شورى النواب أو وسائل أخرى لتحقيق هذا الغرض .

(ح) منع تجارة الرقيق .

(ط) تأمين تجارة الترانزيت عبر مصر ، وبين أوربا والشرق وخاصة حرية المرور فى قناة السويس .

(19) Egypt, op. cit., No. 25, p. 15. Sir Pauncefote to Sis.R. Thompson .

مباشرة لوصوله لتحمل مهام وظيفته فى مصر • كما قد يتأكد كذلك من سياق ووقائع التطورات اللاحقة •

وعلى أية حال فبعد مرور عشرة أيام على استقرار دفرين فى مصر أعد تقريرا خطيرا وموسعا بتاريخ ١١/٨ بعث به الى وزير خارجيته حول اعادة تنظيم الجيش المصرى وقوات الجندرمة والبوليس ولعلنا لا ندهش كيف استطاع دفرين خلال هذه المدة القصيرة أن يعد تقريرا شاملا كهذا ، اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن جرانفل عندما بعث اليه بخطاب تكليفه للقيام بمهمته كان قد أوضح له أنه سوف يجد فى دار الوكالة البريطانية فى مصر العديد من الأوراق والتقارير والمراسلات الأخيرة ما سوف يجعله على علم ودراية بوجهة النظر العامة للحكومة البريطانية بالنظر الى العديد من المسائل التى سوف يجد نفسه مطالبا بالتعامل معها • كما وعده بأنه سوف يكتب له فى رسائل منفصلة حول هذه الأمور • فضلا عن أنه سيحظى بتأييد ومساعدة سير ا• مالت ــ القنصل العام ــ الذى لخبرته ومعرفته والمامه بالأوضاع المحلية وللثقة الممنوحة له من الخديو والسلطات المصرية وقيادات الرأى فى البلاد ما يمكنه من تزويده بالمعلومات الكاملة حول المواضيع المختلفة على النحو الذى ستدعو اليها الحاجة[٢٠] •

ولقد استهل دفرين تقريره بشأن الجيش بأنه لا يستطيع أن يدعى أنه قد وصل الى قرار حاسم ، ولكنه استمع الى كل أولئك الذين يستدعى عمله الاتصال بهم بما سمح له أن يأخذ فى اعتباره الأفكار التى صاغتها حلولهم • وأنه يقدم هذه الأفكار والآراء المتناثرة على سبيل التجربة ، والتى ربما قد تتطلب ادخال بعض التعديلات عليها فيما بعد •

(20) Egypt., cit., No. 18, p. 11 .

واقتحم دفرين موضـــوعه « بافتراض أن أمن مصر تضـــمنه الوسائل الدبلوماسية من أى عدوان أوربى أو تركى ، يكون من المتفق عليه عندئذ أن الولاية لا تحتاج الى جيش بالمرة . وذلك خطأ لأنه ولو أن قوة من الجندرمة ــ حفظ النظام الداخلى ــ مناسبة قد تكـــون بقادرة فى الأوقات العادية على منع اغارات واعتداءات البدو على طول الحدود الصحراوية وعلى ضفتى القناة ، فانه من الضرورى أن تدرك تلك التجمعات القبلية الجامحة أن الحكومة تحتفظ كاحتياطى لها بقوة عسكرية قادرة على التعامل مع أى محاولة خطيرة من جانبهم لتهديد أمن البلد وسلامتها . والا فانهم لن يترددوا فى اختراق حرس الحدود الرث والمتناثر على أمل نهب القاهرة » .

« كما أنه من اللازم للحكومة أن تحتفظ بقوة عســكرية فعالة للقضاء على أية تمردات محلية مثل تلك التى طالما كانت مصر عرضة للكثير منها عبر تاريخها الطويل ، وهى التى كانت ــ حســب رواية دفرين ــ « جميعا ذات طبيعة دينية بشــكل عام ترتكز على دجالين وأنصاف مجانين خلعوا على أنفسهم زعامات مقدسة موحى بها » . ويضيف « بأنه ما لم يتم استئصال حركة من هذا النوع فى الحال ، فمن المؤكد أنها تنتشر بين السكان السذج » .

ويذكر دفرين أنه « ومع أن قوة عسكرية معينة هى من غير شك أمر لازم لمصر فمن المرغوب فيـــه تبعا لوجهات النظر المختلفة أنهـــا لا ينبغى أن تزيد ولو رجلا واحدا عن احتياجات البلاد الضرورية . ومن الواضح أن تلك الاحتياجات ضئيلة تماما . ويوضح دفرين مدى ســـهولة الدفاع عن مصر طبقا لطبيعتها الجغرافية حيث النيل وفروعه وشبكة السكك الحديدية التى تمكن القوات العسكرية من الوصـــول

الى أى جزء فيها عندما تدعو الحاجة الى ذلك[٢١] •

وعلى ضوء هـذه الاعتبارات يقترح دفرين أن جيشا يتكون من ٥٠٠٠ رجل أو على أكثر تقدير ٦٠٠٠ رجل يصبح كافيا تماما للاحتياجات العسكرية للولاية • ويستطرد موضحا ولو أن جنرال بيكر قد أوصى بعشرة آلاف رجل[٢٢] ، ووافقته الحكومة المصرية على هذا العدد فان دفرين يحلل كيف أن هذا الرقم كان يتضـمن العدد المقترح اللازم لحامية السودان وللمرابطة فى حصون مصر وقلاعها على سـواحل البحر المتوسط • ويستخلص دفرين من ذلك أنه من الواضح أن ليس ثمة فارق كبير بين تقديراته وتقديرات جنرال بيكر •

ويقترح دفرين أن توزع القوة المقترحة طبقا لتقديراته عـلى النحو التالى :

---

(٢١) يستطرد دفرين موضحا أنه يشـير فقط الى مصر وليس الى ممتلكاتها الخارجية فى السودان وعـلى الحدود الحبشية ، التى يفصـل احتياجات الدفاع لها عن احتياجات مصر . ولسوف يعود الى دراستها فى تقريره بشكل مستقل . كما أنه يضيف أن قلاع وحصون مصر على البحر المتوسط ليسـت فى حاجـة فى الوقت الراهن للاحتفاظ فيهـا بحاميات عسكرية . ربما مرتكزا على قوة الأسطول والقطع البحرية البريطانيـة التى كان بعضها لا يزال راسيا فى مياه الاسكندرية .

(٢٢) اقترح بيكر قوة حجمها ١١٥٠٠ رجل يستبعد منها ١٥٠٠ الرقم المعدل لقوة الجندرمة . وبذلك يصير حجم جيش مصر والسودان ١٠,٠٠٠ رجل طبقا لمـا ذكره دفرين .

ـ عدد ٨ كتائب مشاة لكل واحدة ٥٠٠ رجل		٤٠٠٠ رجل
ـ ١ كتيبة فرسان		٥٠٠ رجل
ـ ١ فرقة جمالة		٣٠٠ رجل
ـ ٤ كتائب مدفعية ١٠٠ للواحدة		٤٠٠ رجل
ـ ٢ فصيلة صواريخ ١٠٠ للواحدة		٢٠٠ رجل
ـ ١ فصيلة مدفعية حامية		١٠٠ رجل
ـ ٢ فصيلة مهندسين ١٠٠ للواحدة		٢٠٠ رجل
ـ ٢ فصيلة نقل ١٠٠ للواحدة		٢٠٠ رجل
ـ ١ فصيلة حرس القصر فرسان		١٠٠ رجل
	الاجمالى	٦٠٠٠ رجل

كما يقترح دفرين أن يجرى توزيع هذه القوات بمعدل ثلاث كتائب للقاهرة ، وكتيبة واحدة للاسكندريه ، وأربع كتائب أخرى توزع على مختلف أنحاء مصر السفلى ـ الصعيد ـ والنوبة . ويعتقد أن قوة كهذه تكون كافية لعدم تشجيع أى « حركة عصيان قد يفكر فيها أى من أعوان عرابى الأقل أهمية ، لأنه بعد أن يتم ابعاد عرابى ورفاقه الأساسيين الذين شاركوه العصيان ضد الخديو ، فانه لا يتصور شيئا يخشى منه فى هذا الصدد مستقبلا . حيث أن ذكرى التحطيم السريع والفجائى الذى ألم بالقوة العاصية فى التل الكبير سوف يظل كافيا لأيام عديدة قادمة لردع أى محاولة من هذا القبيل[٢٣] .

ويستطرد دفرين بأن بعض النظار المصريين قد يقعون أسرى فكرة انشاء قوة أكبر حجما لما اقترح ، الا أنه يذكر أن محادثاته مع كل من شريف ورياض قد أقنعته بأنهم سيوافقون على عدد أقل .

(23) Egypt, op. cit., p. 17 .

نلاحظ أن فكرة الخوف من اندلاع ثورة أو ثورات جديدة كانت لا تزال تحوم فى مخيلة القادة البريطانيين .

ويوضح أنه لو تم تبنى فكرة العدد الأكبر فلربما يشكل ذلك عنصر خطر وعدم استقرار ، لأنه يرى أنه من الأنسب أن تربط انجلترا نفسها بعدد أقل فى الوقت الحاضر لأن ذلك سيتيح لها فرص اشراف أدق على رجال الجيش والقوة العسكرية من ناحية ، ولتصحيح أية أخطاء تنظيمية قد تظهر بمضى الوقت من ناحية أخرى • وراح يدعم رأيه بأن مصر هى فى الوقت الحاضر فى مسيس الحاجة الى اقتصاد وضغط الانفاق العام ، وأنه يرى أن ليس هناك فرع من فروع الانفاق العام ألزم الى الاقتصاد والتوفير من الادارة العسكرية[٢٤] •

وانتقل دفرين من مسألة عدد الجيش المقترح ووحداته وتوزيعه الى دراســة ممن يتكون ذلك الجيش • فذكــر بأنه يحبذ أن يرتكز الجيش المقترح على مبدأ أساسى هام وهو أنه ينبغى أن يتكون من عناصر مصرية محلية ، ذلك « لأن كل حساباتنا ينبغى — على مايعتقد — أن تبنى على افتراض أن النظام الذى هم بصدد اقامته فى مصــر سوف يبرهن على فائدته وتقبله من جانب الشعب المصرى الى حــد أنهم لن يجدوا دافعا معقولا للثورة ضد حكومتهم ، فانهم ومع أنهم سهلوا الاثارة ومتوحشون وأفظاظ عندما يثارون ، فان جموع الفلاحين سلسوا القياد » • كما يضيف دفرين بأن التنظيم الاجتماعى لمصر ليس معقدا ، كما أن احتياجات السكان يمكن التعرف عليها بسهولة ، ومن اليسير اشباعها ، ولسوف يكون من الغباء والقسوة معا أن ترتكز

---

(24) Egypt, Loc. cit.

يلاحظ أنه لم يرد اطلاقا ذكر لاسم ناظر الحربية المصرى عمر باشا لطفى فى هذه الوثائق البريطانية الخاصة باعادة تنظيم مصر والجيش سواء باسمه أو وظيفته وهو أمر يدعو للتساؤل حقا . حيث أنه لم يستشر فى شىء أو على الأقل لم يرد ذكر لذلك فى الوثائق . وان كان الرافعى يذكر أنه وافق على كل شىء ولم يعترض على شىء ، حيث كان قد استســلم لبرنامج الانجليز ولم يقاوم لهم عملا ولا رأيا . راجع الرافعى ، مصــر والسودان ص١٧ .

القوة التنفيذية المصرية على قـوة من المرتزقة الأجـانب للاحتفاظ بسلطتها فقد كان لدى مصر ما يكفيها من المماليك ومن كانوا عـلى شاكلتهم »(٢٥) •

ويقرر دفرين أنه من وجهة نظر سياسية بحتة ، فان ذلك هـو المبدأ الوحيد الذى ينبغى أن تسترشد به السياسة البريطانية • كما أنه يضيف أن هناك ضرورة ملحة من وجهة نظر فنية مهنية مؤداها أن نقطة الارتكاز التنظيمية الأساسية للقوة العسكرية المرتقبة ينبغى أن تدعمها نخبة من الضباط ذات خبرة عالية موثوق بها • وتلك ــ كمـا يذكر ــ أضعف نقطة فى جيش مصر الوطنى • ذلك لأن قيـادات الجيش من الرتب العالية نادرا ما كانوا قادرين على استحواذ تلك السلطة والتقدير ، التى هى أمر لازم للاحتفاظ بالانضباط خلال فترات السلم ، وللقيادة الفعالة فى حالة مواجهة العدو •

وعلى ذلك يقرر دفرين أنه ما لم تعثر السلطات البريطانية عـلى علاج لهذا النقص فان الحكومة المصرية ستقع تحت اغراء البحث عن مساعدة من جانب الأتراك والشراكسة والألبان • ويضيف أنه ليس هناك من شك فى أن هذه العناصر الثلاثة تملك اسـتعدادا عسـكريا فطـريا بدرجة أكبر من المصريين المحليين(٢٦) • ومن أجل ذلك فليس لبريطانيا ــ كما يذكر ــ أن تلقى باللوم على الخديو اذا ما أبـدى

---

(25) Egypt, Loc. cit.

ويذكر دفرين أنه يتفق حول هذا الرأى تماما مع وجهة نظر جنرال بيكر . وان كان الأخير قـد ضلل كثيرا حول هذه النقطة . ولا ندرى على وجه التحقيق طبيعة ذلك التضليل الذى يشير الى دفرين .

(26) Egypt, op. cit., p. 18 .

ويستطرد دفرين أنه بفضل هذه العناصر وليس غيرهم امكن لكل من محمد على وابنه ابراهيم تحقيق انتصاراتهم العسـكرية . وتلك لعمرى مغالطة تاريخية خطيرة .

قلقا نحو خلق كيان يستند الى عمود فقرى من هذه العناصر ويتمتع بمستوى طيب ، ويدين له بالولاء ، ويكون بوسعه الركون اليه •

ويسترسل دفرين بأنه عند وصوله الى القاهرة وجد هذه المشكلة بانتظاره ، كما وجد اقتراحا كان محل النظر يقضى بضرورة ادخال جزء معقــول من الضــباط البريطانيين فى الجيش المصرى ، وأنه خــلال مناقشاته مع النظار والخديو اكتشف أن هذه الفكرة فى اطار رغبات السلطات البريطانية فى مصر ألقوا بها الى المسئولين فحظيت بترحيبهم، وان اتضح له على النقيض من ذلك أن كل واحد منهم قد أكد له بدوره بطريقة حماسية اقتناعه العميق بأن مثل هذه الوسيلة أمر لازم تماما » • ولهذا فهو يوصى الحكومة البريطانية بأن تلبى « حاجــة الحكومة المصرية ، وأن تتبنى مبدأ استخدام الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى » •

ويشير دفرين الى أنه عند اختيار الضباط البريطانيين للخــدمة فى الجيش المصرى ، فانه لا يحتاج الى تأكيد أن مثل تلك العناصر البريطانية التى يقع الاختيار عليها ينبغى أن تكون حائزة على أعلى المؤهلات ، لأنه ليس من العدل تماما أن نلزم الحكومة المصرية ونفرض عليها اخفاقاتنا العسكرية • ويؤكد دفرين أن الضباط البريطانيين الذين يوفدون للعمل فى مصر ينبغى أن يكونوا شبانا نشطين متمتعين بالحيوية ولديهم قابلية لتعلم اللغة العربية • كما يوضح أنه نظرا لكون العــدد المطلوب سيكون محدودا ، فلا ينبغى أن تقوم ثمة عقبة أو مصاعب فى وضع يدنا على مثل هؤلاء الرجال المناسبين •

وقد تبنى لورد دفرين « الخطة الممتازة » التى اقترحها جنرال بيكر بشأن تقسيم جيش المستقبل الى قسمين : أحدهما يترأسه فى المراتب العليا ضباط بريطانيون • والقســم الآخر يتكون فى كــل مستوياته القيادية من المصريين • ويوضح فلسفة هذا التقسيم بأنها

تتضمن فتح آفاق الترقية الى المراتب العليا القيادية أمام الضباط المصريين ، ومن ثم فلا يكون هناك مستقبلا محل لشكوى من الارتقاء فى الخدمة ، التى هى النتيجة الأخيرة التى نرغب فى ادراكها على حد قوله[٢٧] .

كما أن ذلك الاجراء من ناحية أخرى سيتغلب على مشكلة رفض الضباط البريطانيين قبول العمل تحت قيادة الضباط المصريين ، كما يؤكد دفرين ، مضيفا أن الضباط القدامى للجيش المصرى تفرقوا أو سرحوا، ولو أن عددا معينا منهم يمكن الانتفاع بخدماتهم — على النحو الذى سيقترحه فيما بعد — كما أن كل الجيش المصرى الجديد سوف يوضع بالطبع تحت قيادة ضابط بريطانى من رتبة عليا .

وأخيرا يقرر دفرين أنه لا يود أن يدخل فى تفصيلات أخرى طالما أن مقترحات جنرال بيكر تحت يد الحكومة البريطانية الآن ، وأنه لا يتصور أن يضيف اليها[٢٨] . وأنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية على الاطار العام لملاحظاته السابقة هذه ، فانه يقترح تشكيل لجنة هنا فى مصر تتكون من كل من سير مالت وسير أرشيبالد

---

(٢٧) وطبقا لهذه الخطة فان كلا من بيكر ودفرين عزف عن تطبيق نظام الجيش الذى أقامته انجلترا فى الهند عندما أدمجته فى كيان واحد ، ولم تلجأ الى تقسيمه على النحو الذى فعلته فى مصر وربما يرجع اختلاف السياسة الى الظروف الثورية التى احتلت فيها بريطانيا مصر وحساسية مسألة الجيش والقوات العسكرية فى ظل ظروف قمع ثورة وطنية أعقبها احتلال عسكرى .

(٢٨) الا فيما عدا مبدأ الخدمة طويلة الأجل التى اقترحها بيكر . حيث طلب ضرورة تبنيه لاعتباره دليلا على الاخلاص والسلوك الطيب . راجع : Egypt, Loc cit. ان كان دفرين قد عاد — فيما بعد — وتراجع عن توصيته بشأن نظام الخدمة طويلة الأجل لأنه أبلغ بأن هذه الفكرة قد تكون كريهة تماما بالنسبة للفلاحين . كما ورد فى رسالته بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٢ راجع :

Egypt, op. cit., No. 32, p. 23 .

وسير تشارلز ولسون وجنرال بيكر للغوص فى أدق التفاصيل طبقـا للمشروع الكلى الذى ستوافق الحكومة البريطانية على خطوطه العـامة •

وفيما يتعلق بالتنظيم العسكرى المقترح لقوات مصر العسكرية وحاميتها فى السودان ودارفور يقرر دفرين أنه من المثير للجـدل أن تنصح الحكومة المصرية حاليا بالتخلى عن السودان ودارفور حيث ستصادف انجلترا مصاعب ضـخمة فى اقناع الحكومة المصرية بتبنى هذا الاتجاه بعد كل ما أنفقته مصر عليه من أموال وما بذلت فيه من جهود وما قامت به ، من مشروعات بحيث يصبح من العسير تماما على الخديو وحكومته التخلى عن اقليم يتمتع بامكانيات زراعية واستثمارية واسـعة • وأنه الى أن يتحقق ذلك فان دفرين يقترح على انجلترا الاستفادة بالعدد الكبير من الضباط المصريين السـاخطين الذى قضى اخفاق عرابى على آمالهم وطموحاتهم ، وذلك عن طريق استهلاكهم فى السـودان لمواجهة الثورة المهدية ، ولخلق فرص أمامهم لجـذب « الرجال الأكثر قوة وسخطا وخطرا »[٢٩] • ويضيف بأن عـددا معينا منهم بالفعل قد قدم خدماته ولسوف يقتدى الكثيرون بهم •

وفى حالة اذا ما تمسكت الحكومة المصرية بالاحتفاظ لمصر بحامية ومعسكرات فى السودان من الجنود السـود تحت قيادة أعداد من الضباط الأتراك والشراكسة ـ فيذكر دفرين ـ « فلا أظن أننا ينبغى أن نتركها تفعل ذلك • حيث أنها قد استقدمت بالفعل أعدادا كبيرة من كل من هذين العنصرين بحجة استخدامهم فى قوة بوليس الاسكندرية والقاهرة • ولوقف الاسترسال فى هذا الاجراء ، فلربما يكون مقنعا شغلهم بالعمل فى السودان ربما كشرطة مدنية •

---

(29) Egypt, op. cit., p. 19 .

أما فيما يتعلق بحماية حدود مصر مع الحبشة ، فان دفرين يقرر أن رياض باشا قد أبلغه بأن ليست هناك حاجة ملحة فى الوقت الحاضر بشأن دفاعات مصر على حدود الحبشة ، حيث أقيمت سلسلة من الحصون والقلاع على هذه الحدود ، لم يعد فى مقدرة الأحباش حاليا الاستيلاء عليها • فضلا عن أنها توفر حماية لحدود مصر هناك من اغارات القبائل واعتداءاتها • وفوق ذلك فان ملك الحبشة الحالى على علاقة ودية مع مصر • ويضيف دفرين « أنه من المحتمل أن استخدام ضغطنا الدبلوماسى سيكون كافيا للاحتفاظ بمسلكه طيبا »[٣٠] •

وبعد أن فرغ دفرين من عرض مقترحاته بشأن الجيش المصرى المزمع اقامته نجد لزاما علينا أن نستطرد معه لفحص مقترحاته المكملة بشأن قوات حفظ الأمن والنظام فى كل من الريف والحضر من رجال الجندرمة والبوليس والشرطة الراكبة والراجلة[٣١] ، طبقا لرؤية دفرين ذاته من الترابط والتشابك العضوى بين هذه القوات وقوات الجيش لأسباب أمنية داخلية خالصة • حيث يركز دفرين على قوة الجندرمة ـ الضبط والربط ـ ويوليها أهمية خاصة لا تقل عن أهمية الجيش ذاته • لأنه يرى أنها ستكون القوة التى لها اتصال فعال وسريع مع الشعب ، والتى على اخلاصها ودقة تنظيمها وسلوكها وشجاعتها ستعتمد البلد عليها ككل فى توفير السلام والأمن والهدوء • ويرى أن واجباتها ومسئولياتها تتلخص فى :

---

(30) Egypt, Loc. cit.

(٣١) يقترح دفرين أن ينكون بوليس المدن من قوة قوامها ما بين ٣٥٠٠ الى ٤٠٠٠ رجل يخصص منها ١٢٠٠ للاسكندرية ، ١٥٠٠ للقاهرة ، بينما يخصص الباقى لكل من بور سعيد والسويس . أما بالنسبة للريف ، فانه يعتمد على نظام الأمن التقليدى والتاريخى المكون من شيوخ القرى ـ عمدها ـ والخفراء والذى هو قديم قدم مصر وتاريخها .

أولا : المحافظة على الأمن فى المدن الصغيرة التى لا تتواجد فيها شرطة وبوليس حضرى ، وكذلك فى أرجاء الريف المختلفة بشكل عام •

ثانيا : حراسة الطرق حيث القوافل التى تجتاز مصر عبر الصحراء ، وحماية البلاد من خطر اغارات البدو على ضفتى النيل •

ثالثا : خفر وحراسة قناة السويس •

ويقترح دفرين أن تتكون تلك القوة من أربعة آلاف رجل • ويوضح ولو أنه ينبغى أن تكون تلك القوة ذات طابع عسكرى بالنظر الى واجباتها شبه العسكرية ، فانهما ينبغى أن تحتفظ بطابع يختلف تماما عن الجيش ، الى حد أنه فى حالة وقوع عصيان فى أى منهما — الجيش أو الجندرمة — تكون لدى البريطانيين الفرصة للاعتماد على القوة الأخرى ، وعلى وفائها واخلاصها فى قمعه وسحقه • كما أنه تبعا لذلك ينبغى أن يلتحق بها مفتشون بريطانيون لتأكيد انضباطها وكفاءتها • ويقترح أنه لنفس السبب ينبغى أن توضع تحت سلطة نظارة الداخلية[32] • وعند أدائها لوظائفها فانها ستوضع تحت امرة مديرى المديريات والمحافظات التى ترابط فيها •

وهكذا يتضح أن دفرين جعل من هذه القوة ظهيرا يسند الجيش المقترح كضمان أكيد لتحقيق السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد • ولم يكتف فى هذا الصدد بشق الجيش المصرى المقترح الى قوتين : احداها مصرية خالصة ، والأخرى تحت القيادة والسيطرة البريطانية التامة ، مع اسناد الرئاسة والقيادة العليا للجيش ككل الى ضابط

(32) Egypt, op. cit., p. 20 .

ويضيف دفرين أنه سوف يعالج موضوع نفقات وتكاليف انشاء هذه القوة فى رسالة لاحقة • ويذكر أنه من المحتمل أن تحتوى القوة على جمال وفرقة صواريخ للعمل ضد البدو •

بريطانى — كما سنرى — فجعل من قوة الجندرمة رصيدا احتياطيا لتأمين الوجود البريطانى فى كل أرجاء البلاد •

ويختتم دفرين تقريره الخطير والهام بالقول بأن أكثر نقطة مثيرة للتساؤل وربما الجدل فى توصياته ومقترحاته هى بغير شك صغر حجم قوة الجيش المقترح • الا أنه يعزز رأيه بأنه من الأحسن البدء بانشاء قوة صغيرة تماما أكثر من قوة كبيرة الحجم ، ذلك لأن أسباب السخط الأخير فى مصر — كما يذكر — تعزى أساسا الى التخفيضات الحادة والمتقلبة فى الجيش الذى كان منتفخا كالبالون • ويضيف بأنه حالما يكون لدينا الاطار العام الفنى فمن السهل اليسير زيادة العدد والعتاد • كما يربط دفرين ذلك بأمر آخر حيث يوضح أن نظام الضرائب فى هذا البلد هو بالفعل ثقيل أكثر مما هو مستحب ، وينبغى الالتزام بالاقتصاد التام فى كل ادارة ومصلحة • ويضيف « أننا عندما ننظر الى التنظيم الذى اقترحته ككل فانه يصبح ١٤٠٠٠ رجل »(٣٣) من مهمتهم المحافظة على الهدوء والسلم فى مصر (دون السودان والحبشة) ذلك لأنه لا يستطيع أن يمنع التفكير من أن الأمن اللازم يقوم على هذا الرأس — يعنى مصر — وذلك أمر يبدو مؤكدا تماما بالنسبة لأكثر السلطات التى لجأ الى استشارتها • ويتحفظ دفرين بأنه — مع ذلك — ربما تقوده اعتبارات أخرى مستقبلا قد يرى معها أنه من المفيد اضافة ألفين آخرين من الرجال لهذا الجيش ، وفى حالة حدوث ذلك فانه يتعهد بابلاغ وزير خارجيته(٣٤) •

---

(٣٣) تفصيلها ٦٠٠٠ رجل للجيش ، ٤٠٠٠ للبوليس والشرطة ، ٤٠٠٠ للجندرمة •

(34) Egypt, op. cit., p. 21 .

راجع حول تقديرات حجم الجيش المقترح رسالة أخرى لدفرين بتاريخ ١٨٨٢/١١/٢١ • تتناول التقديرات المقترحة له ولبيكر ولرياض باشا واحد النظار لم يذكر اسمه • راجع :

Egypt, op. cit., No. 34, p. 24 .

تلك هى الأسس العامة التى صاغ دفرين على أساسها مقترحاته بشأن قوات الجيش والأمن فى مصر • نؤكد أنـه لم يستمدها من فراغ ، وانما اعتمد أساسا فى التوصل اليها على الأسس والأفكار والتقديرات التى أعدتها مختـلف الهيئـات والشخصيات والمسئولين البريطانيين فى مصر سواء فى دار الوكالة ومن يلوذون بها أو بعض قادة الحملة العسكرية البريطانية أو جنرال بيكر ذاته • وهو الأمـر الذى اتضح من اللجنة العسكرية المقترحة لدراسة مشروع الجيش حين استبعد منها دفرين تماما أى شخصيات أو مسئولين مصريين ، وذلك أمر لا يدعو الى الغرابة اذا ما ربط ذلك بالأهداف المتوخـاة من الجيش الجديد من وجهة النظر البريطانيـة • وان كان لا يفهم من ذلك أن المسئولين المصريين سواء الخديو ونظاره أو غـيرهم لم يشتركوا فى صياغـة المشروع الجديد سواء من خـلال العديد من المناقشات واللقاءات التى أجراها معهم دفرين وغيره ، أو عندما كان يعرض المشروع على مجلس النظار • ومن أهم تلك الشخصيات التى اسـتفاد دفرين بمقترحاتها ووجهات نظرها كان كل من شريف باشا ورياض باشا ويستلفت النظر تماما غياب دور ناظر الحربية المصريـة تماما فى الوثائق البريطانية •

وقد ارتكزت تلك الخطة أساسا على مبدأ قصر تكوين الجيش على العناصر المصريـة دون سواها من عناصر شرقية أخـرى ، مع تقليص حجم الجيش المقترح الى أدنى حد ممكن وتقسيمه وتفتيته ووضعه تحت رئاسـة قائد بريطانى مـع تزويده بالعدد اللازم من الضباط البريطانيين لضمان ولائـه والسيطرة عليه • كذلك اقصـاء الضباط المصريين عن شغل المراكز القيادية وعن ادارات الجيش الهامة وخاصـة قلم المخابرات الحربيـة[٣٥] فضـلا عن تشتيت قوة بقايا

---

(٣٥) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٧ •

ضباط الجيش القديم من العناصر التى أيدت الثورة أو شاركت فيها باستهلاكهم فى الحامية السودانية من ناحية ، أو بخلق طموحات وظيفية ومهنية جديدة أمامهم فى السودان من ناحية أخرى ، كضمان لكسب ولائهم وربما تغيير اتجاهاتهم .

وربما يكون ذلك هو أحد العوامل الهامة التى دفعت دفرين الى ارجاء تنفيذ فكرة تخلى مصر عن السودان — التى كان أول من طرحها أو فكر فيها فى أعقاب الاحتلال مباشرة — ولو مؤقتا خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر الى أن تتاح لها فرصة قريبة مواتية لتحقيقها بعد أن تكون بريطانيا قد نجحت فى احكام قبضتها على البلاد . وهو ما تم بالفعل فى يناير ١٨٨٤ ومن قبل أن يمر ثمانية أشهر على رحيل دفرين عن البلاد .

وهكذا مضت الخطة البريطانية فى طريقها المرسوم . ففيما يتعلق بالقيادة العامة للجيش المصرى الجديد كان الخديو قد عبر لدفرين عن رغبته فى أن يكون هو القائد العام الاسمى للجيش فبعث دفرين ببرقية فى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٢ لاستطلاع رأى حكومته حول هذه الرغبة مضيفا « أنه لا يوجد — من وجهة نظره — ضابط مصرى واحد يكون من الممكن لأى ضابط بريطانى كبير ، الخدمة تحت قيادته »[٣٦] . وهو الأمر الذى يحبذ فكرة اسناد القيادة الفعلية الى ضابط بريطانى كبير .

يؤكد ذلك ما ورد فى برقية دفرين اللاحقة الى حكومته بتاريخ ٢٧ نوفمبر من أنه « يتجاسر على تقديم اقتراح بأن تعيين الجنرال الانجليزى المقرر لرئاسة الجيش ينبغى أن يتم دون أدنى تأخير»[٣٧] . ولهذا فقد تلقى فى ٢٨ نوفمبر رد حكومته على رغبة الخديو « بأن

(36) Egypt, No. II, 1883, No. 31, p. 23 .
(37) Egypt, op. cit., No. 32, p. 23 .

حكومة صاحبة الجلالة لا ترى ثمة اعتراضا بهذا الخصوص »[٣٨] ٠

وبالرغم من أن وزارة الحرب البريطانية كانت قد وافقت على طلب وزارة الخارجية الخاص بترشيح ضابط بريطانى كبير لايفاده الى مصر لمساعدة الحكومة المصرية فى اعادة تنظيم جيشها ٠ ووقع اختيارها على جنرال ايفلين وود Evelyn Wood للقيام بهذا العمل ، وأنه قد غادر لندن بالفعل فى طريقه الى القاهرة بتاريخ ١٥/١٢/١٨٨٢[٣٩] ، فعلى الرغم من ذلك فان وزير الخارجية البريطانية كان قد نفى للسفير التركى فى لندن — موزوروس باشا — أن سير ايفلين وود سوف يصبح قائدا عاما للجيش المصرى حيث ذكر له أن المقترح هو أن يصبح فقط رئيسا للأركان[٤٠] ٠

ولقد أثبتت التطورات اللاحقة عدم صحة ما نفاه وزير الخارجية البريطانية ٠ وذلك لأنه فى ١٦ يناير ١٨٨٣ صدر مرسوم خديوى بتعيين سيرا ايفلين وود سردارا — قائدا عاما — للجيش المصرى ، ورئيسا لأركان حربه ، مع الانعام عليه برتبة فريق ٠ فصار يعرف فى مصر باسم وود باشا ٠ وكان بذلك أول سردار بريطانى للجيش

---

(38) Egypt, op. cit., No. 33, p. 24 .

(39) Egypt, op. cit., No. 37, p. 25 .

(40) Egypt, op. cit., No. 36, p. 25 .

وكان هذا الحوار قد دار بين السفير العثمانى وبين وزير الخارجية البريطانية ظهر يوم ١٢/١٣ حول طلب السفير رد وزير الخارجية على سؤال كان قد قدمه اليه منذ فترة مضت بشأن احتلال القوات البريطانية لمصر ٠ وكان رد الوزير عليه : « ولو انى لا أستطيع تحديد موعد لاجابتى ، فاننا نأمل ونرجو انه فى مدى وقت قصير جدا سوف نكون فى وضع يسمح لنا بعمل اتصال مع الباب العالى حول المسألة المصرية برمتها » ٠

المصرى وقائدا لأركانه(٤١) .

وقد اقتضى ذلك التعيين استقالة ستون باشا ــ القائد الأمريكى السابق ــ فى يناير ١٨٨٣ من وظيفته كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى الذى كان قد شغله منذ فترة حكم الخديو السابق اسماعيل . كما اقتضى ذلك كذلك اصـــدار العديد من المراسيم الخديويـــة التى نصت على الغاء قوانين الاصلاحات العسكرية التى كان العرابيون قد طالبوا باصـــدارها ابان الثورة العرابيـــة ، وصـــدرت بالفعـــل فى ١٨٨١/٩/٢٢ فى أعقاب مظاهرة عابدين الشهيرة(٤٢) .

وبمجرد وصول جنرال ايفلين وود الى مصر ــ ومن قبـــل أن يتقلد مهام وظيفته رسميا ــ نشط فى تكوين الجيش المقترح . حيث يذكر دفرين انـــه فى يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ تم اعـــادة تكوين قوة قوامها ثلاثة آلاف رجل للجندرمة وعين لها الضباط اللازمون . كما أن جنرال وود « يتقدم تقدما طيبا مع مشروعـــه للجيش » . ويضيف أن النفقات العامة للجيش الجديد والجندرمة والبوليس ستقل قليلا عن المبلغ الذى خصصته لجنة التصفية لهذه الخدمات(٤٣) .

ومضى الفريق وود باشا ــ بعد أن تقلد مهام منصبه رسميا ــ

---

(٤١) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٧ . وقد ظل وود فى منصبه حتى استقالته عام ١٨٨٥ ليخلفه سير فرانسس جرنفل F. Grinfell منـــذ ١٨٨٥/٤/١٩ . حتى خلفـــه كتشنر فى مـــارس ١٨٩٢ ليخلفـــه سير ريجنالد ونجت فى ديسمبر ١٨٩٩ حيث يخلفه سيرلى ستاك فى نوفمبر ١٩١٦ حتى تاريخ اغتياله فى نوفمبر ١٩٢٤ .

(٤٢) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ . وتتعلق تلك القوانين بتحسين أوضاع الضباط والجند ، وقانون الأجازات العسكرية وتسويـــة حالة المحالين الى الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية وقانون القواعد الأساسية للترقية ، وقانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية .

(43) Egypt, op. cit., No. 41, p. 30 .
وان لم يتضح معنا من الوثائق حجم هذه النفقات المخصصة .

قدما فى أداء وظيفته • وبحلول نهاية شهر مارس ١٨٨٣ كان الجيش الجديد قد تكون من عدد اجمالى يبلغ ٤١٦٤ رجل – ضابط وصف ضابط وجندى – موزعين على فرقتين – طبقا لما اقترح من قبل • الفرقة الأولى وحجمها ١٧٩٢ رجل ، والثانية وحجمها ٢٣٣٠ رجل ، مع سرية مدفعية أرضية مكونة من ٤٢ رجل(٤٤) • وقد بلغ عدد الضباط جميعا فى الجيش المصرى الجديد – مصريين وبريطانيين – ١٤٨ ضابط فقط •

وقد أجرى للجيش الجديد فى ٣١ مارس ١٨٨٣ عرض عسكرى شهده الخديو ، ويذكر دفرين « أن المنظر كان مثيرا ومرضيا » • وقد أكد له القادة والمسؤلون العسكريون البريطانيون « أن مظهر وسير القوات العسكرية المصرية كان حميدا بدرجة عالية مع الأخذ فى الاعتبار أن غالبيتهم كانوا من المجندين الجدد » • كما أكد له الفريق وود باشا « أن الفضل فى ذلك يرجع الى الحماس الذى لا يفتر لضباطه سواء كانوا انجليز أو مصريين » • وأضاف أنه « قامت منافسة ودية بين الفرقتين الأولى التى يترأسها بالكامل الضباط المصريون ، والأخرى التى يشغل مراتب القيادة العليا فيها ضباط بريطانيون » • كما ذكر دفرين « أن الجنرال وود يعرف بأن الفرقة المصرية ربما تكون الأكثر تقدما بين الاثنتين بسبب التسهيلات الضخمة الى يمتلكها ضباطها فى شرح ما يرغبون فيه لرجالهم ، وان كنت قد لاحظت بالرغم من ذلك أن الضباط الانجليز كانت كل أوامرهم

---

(44) Egypt. No. 14; 1883, enclosure in No. 16, p. 14 .

وهو تقرير عن حالة الجيش المصرى فى ٣١ مارس ١٨٨٣ •

ويتضح منه أن عدد القوات التى شاركت فى العرض العسكرى فى ٣/٣١ بلغت ٣٣٦٥ رجل ، والقوات التى كانت فى الخدمة لحظة الاستعراض ولم تشارك فيه ٣٢١ رجل والمرضى ٢٩٠ والغائبون بعذر ١٢٣ ، وبدون عذر ٤٢ والمودعون فى السجن رهن الحبس ٢٣ •

باللغة العربية » • ويختتم دفرين تقريره حول العرض العسكرى بأنه قد أبلغ بأن الضباط البريطانيين « يحرزون تقدما ملموسا فى اللغة »(٤٥) •

وهكذا أقيم الجيش المصرى الجديد طبقا للخطة البريطانية المقررة • وان كان عدده خلال هذه المرحلة لم يصل الى التقدير المقترح الذى كانت قد تمت الموافقة عليه من قبل ، وهو ستة آلاف رجل • فلربما يعزى ذلك الى تسليم المسئولين البريطانيين بوجهة نظر دفرين حول مزايا القوة العسكرية صغيرة الحجم سواء من الناحية المالية ، أو من ناحية الاشراف والسيطرة وضمان الولاء ، أو من ناحية الخوف من اللجوء الى أية تخفيضات مستقبلة ، وما قد يترتب عليها من مظاهر سخط واستياء واحباط • فضلا عن أنه كان قد اقترح — خلال مراحل الدراسة والمناقشة — أن يكون الجيش على الورق ، أكبر مما قد يصل اليه بالفعل لأنه قد يرى مستقبلا زيادة عدد الكتائب مع انقاص حجم قوتها حتى تتاح فرص « أوسع للتوسع اذا ما دعت ضرورة الى ذلك(٤٦) •

وينبغى أن نشير الى أن قوة الجيش النظامى المصرى وقت اندلاع الثورة العرابية وخلال العمليات العسكرية والغزو البريطانى

---

(45) Egypt, op. cit., p. 13 .

وحول تكوين الجيش الجديد راجع كذلك :

Cromer, Modern Egypt. Vol II, pp. 473 — 76 .

وان كان كرومر يذكر أن حجم الجيش بلغ حوالى ستة آلاف رجل . وربما حدث ذلك بعد هذا التاريخ الذى أثبتناه أو عند وصول كرومر — ايفلين بارنج — لتقلد مهام منصبه كقنصل عام فى مصر فى ١٨٨٣/٩/١١ .

(46) Egypt, No. II, 1883, No. 34. p. 24 .

فى رسالة من دفرين الى جرانفيل بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٨٢ .

كانت تبلغ فى مصر ١٩٠٠٠ مقاتل نظامى[٤٧] • موزعة عـلى الأسلحة التاليـة : المشاة ــ الفرسـان ــ الطوبجية (المدفعية) البريـة ــ طوبجية السواحل ــ وفرقة من المهندسين • بينما بلغت قوات جيش مصر فى السودان وعلى حدود الحبشة خـلال نفس الفترة ٣٢٦١٠ جندى ينفق عليها سنويا ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى[٤٨] • أى أن مجموع قوات مصر العسكرية عند الاحتلال العسكرى البريطانى كانت تبلغ ٥١٦١٠ مقاتل • وهذا يعنى أن حجم الجيش المصرى الجديد لم يتعد نسبة ١٢ر٤٪ من حجم القوات المصرية كلها • فى حـين أنـه كان يشكل نسبة ٢١ر٩٪ من حجم قوات الجيش المرابط فى مصر آنذاك •

كان ذلك فى الوقت الذى بلغ فيه جيش الاحتلال البريطـانى خلال العمليات العسكرية والغزو ٥٠٦٠٠ مقاتل • جرى تخفيضها فى الفترة اللاحقة الى أن استقر حجمها منـذ أول أكتوبر ١٨٨٢ حتى صيف ١٨٨٣ على ١٢ ألف مقاتل[٤٩] • أى أنها كانت تبلغ ثلاثة أضعاف حجم الجيش المصرى الجديد ، فضلا عن الاختلاف البين بينهما من حيث التسليح والمعدات والتجهيزات وربما التدريب وما الى ذلك • ويذكر

---

(٤٧) الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٤٦٠ . وذلك طبقا لتقدير جون نينيه فى كتابه عن عرابى باشا . والذى اتفق معه حول نفس التقدير الشيخ محمد عبده فى مذكراته . بينما يقدر بلنت قوات الجيش المصرى فى مصر بـ ١٣٠٠٠ رجل نظامى . وكانت الصحف البريطانية تبالغ فى تقدير حجم الجيش المصرى حيث وصلت به الى ٤٧ الف . وهو أمـر غير صحيح .

(٤٨) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ . طبقا لتقدير سير ريجالند ونجت حول القوة العسكرية . ونقلا عن الفرد ملنر بشـأن ميزانية جيش السودان والحبشة .

(٤٩) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

كرومر أن حجم الاحتلال خفض الى سبعة آلاف مقاتل فى صيف ١٨٨٣ (٥٠) •

ومن الطريف والمثير للسخرية معا أن نذكر أن انجلترا حملت الخزينة المصرية نفقات اقامة ذلك الجيش الاحتلالى طوال الفترة اعتبارا من ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ بما قيمته ٤٨ ألف جنيه مصرى شهريا • بمعدل انفاق ٤ جنيهات مصرية يوميا تكلفة للرجل الواحد لعدد ١٢ ألف مقاتل مما كلف الميزانية المصرية ودافعى الضرائب المصريين ٢٨٨٠٠٠ جنيه مصرى خلال الستة أشهر الواقعة بين ١/١٠/١٨٨٢ وحتى ٣١/٣/١٨٨٣ (٥١) ربما بدعوى أن تلك القوة هى التى أنيط بها حماية مصر وتأمينها خلال الفترة الواقعة بين تصفية جيشها القديم واعادة انشاء الجيش الجديد ، تلك المسئولية التى تولت أمرها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر •

وتبقى بالنسبة للجيش المصرى الجديد نقطة جديرة بالاشارة ، وهى أن م• لكس M. Lex — القنصل الروسى فى مصر — كان قد لاحظ مدى تغلغل المسئولين البريطانين وسيطرتهم على مصر وأوضاعها وجيشها ، فطلب مقابلة دفرين واجتمع به فى ٨ ديسمبر ١٨٨٢ وعبر له عن قلقه من أن انجلترا « تهدف الى استخدام مصر كقاعدة عسكرية Place d'armes لاقامة وتنظيم قوة عسكرية

---

(50) Cromer, Modern Egypt, Vol. II, pp. 350 — 53 .

ويضيف أن شريف باشا فى ٢٥ أغسطس ١٨٨٣ بعث بمذكرة الى سير ادوارد مالت القنصل البريطانى طالبا تخفيض جيش الاحتلال الى ٢٠٠٠ رجل لأسباب ترجع الى التوفير وضغط المصروفات .

(51) Egypt, op. cit., N. 35, p. 24 & No. 46, pp. 32 — 33 .

وكانت قد تبودلت عدة مراسلات حول تدبير هذا المبلغ فى الميزانية المصرية ، على أن يتم دفعها للخزينة البريطانية .

مصرية انجليزية معتبرة » فأوضح له دفرين ــ طبقا للتقرير الذى بعث به الى حكومته فى ١١/١٢ انهم على النقيض من ذلك قد أوصوا الحكومة المصرية بأنها ينبغى أن تحتفظ بقوة عسكرية محدودة للغاية كجيش لها ، بالنظر الى وضعها المالى الحرج(٥٢) وقد عبرت الحكومة البريطانية لدفرين عن ارتياحها « للهجــة التى استخدمها مع القنصل الروسى العام فى القاهرة »(٥٣) .

وقــد عــادت روســيا بعد أن كانت قــد أبلغت رســميا فى ١٢/١/١٨٨٣ ــ شأنها شأن غيرها من الدول الأوربية الكبرى وهى : فرنسا وألمــانيا والنمسا وايطاليا ــ بالسياسة والنوايا البريطانيــة العامة تجاه مصر(٥٤) ، أن تحفظت حــول مســألة الجيش الجديد وتواجد ضباط بريطانيين للعمل به ــ الى جانب نقاط أخــرى حول مجمل السياسة البريطانية ــ وتساءلت الى أى حد يتطابق ذلك مع المعاهدات التى حددت وضع مصر السياسى وحقوق السلطان والخديو بصفة خاصة والحقوق الملقاة على السلطة ذات السيادة والاستقلال الذاتى الادارى لمصر وقوة وتنظيم الجيش(٥٥) . وفى ذلك اشــارة صريحة لمدى خرق انجلترا لتلك المعاهدات والحقوق التى كان وضع الجيش المصرى واحدا من بينها . وكأن روسيا تشــير بذلك الى أن انجلترا خرقت ــ ضمن ما خرقته ــ حق مصر فى اقامة جيش يتكون

(52) Egypt, op. cit., No. 38, p. 25 .
وأضاف أن الحكومة البريطانية على وشك أن تعيرها عددا قليلا من الضباط من ذوى الرتب العليا سيكونون نصف حجم قوة ضباط الجيش الجديد تقريبا ، لن يتجاوز عددهم بضع عشرات محدودة بغرض مساعدتها فى بناء جيشها الجديد . وأبدى له استعداده لتزويده بأية معلومات قــد يرغب فى معرفتها بالنسبة لسياسة بريطانيا تجاه مصر .

(53) Egypt, op. cit., No. 47, p. 33 .

(54) Egypt, op. cit., No. 40, p. 29. & No. 49, pp. 34 — 36 & No. 54, p. 36 .

(55) Egypt, No. 14, 1883, No. 12, p. 8 .

من ١٨ ألف مقاتل وقت السلم ، ويمكن زيادته عن ذلك وقت الحرب بناء على موافقة السلطان العثمانى[٥٦] •

وقبل أن نفرغ من دراستنا هذه حول اعادة تنظيم الجيش المصرى فى أعقاب الاحتلال ينبغى أن نشير الى نقطة أخرى مكملة كان لورد دفرين قد ضمنها تقريره الخطير والشامل فى ١٨/١١/١٨٨٢ ونعنى بها قوة الجندرمة والبوليس وشرطة المدن • فقد أخذت بريطانيا على عاتقها هذه المهمة بعد أن أسند الى سير فالنتين بيكر رسميا فى ٨/١/١٨٨٣ — وهو تاريخ يكاد يتوافق مع تاريخ تعيين وود سردارا للجيش فى ١/١٦ — بقرار خديوى وظيفة مفتش عام البوليس والتومندان العام له[٥٧] • فأشرف على انشاء تلك القوات المكملة للجيش على اعتبار أن الوظيفة الأساسية لكل تلك القوات على اختلاف مسمياتها ، كانت السلطات البريطانية قد هدفت من ورائها مجرد حفظ الأمن الداخلى لمصر طبقا للأسس التى ساقها دفرين فى تقريره الهام الذى كان قد استمد أسسه العامة من مقترحات بيكر وغيره •

وأهم ما يمكن أن نستخلصه بشأنها هو أن جسمها وكيانها الرئيسى تم تكوينه من المصريين أبناء البلاد يعمل تحت رئاسة بيكر كمفتش عام وله مساعد بريطانى ويعاونه مفتشون مساعدون بريطانيون بمعدل واحد لكل مديريتين • كما وضعت مصلحة السجون تحت اشراف وتفتيش ورقابة المفتش العام الذى كان له كذلك حق

---

(٥٦) لأنه طبقا للفرمان الصادر فى ١٨٤١/٢/١٣ من السلطان العثمانى لمحمد على ، أن جيش مصر يكفى أن يكون وقت السلم مكونا من ١٨ ألف رجل . ويجوز أن يتعدى هذا العدد زمن الحرب بما يكون مناسبا فى حينه . راجع : رينيه قطاوى وآخر ، محمد على وأوربا ، ترجمة الفريد يلوز ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥٧ .

(٥٧) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ .

الاشراف على مصلحة الغاء الرقيق ، تلك المصلحة الى وضعت تحت ادارة واشراف ضابط بريطانى • وكذلك كان حال مخازن ادارة الشرطة والبوليس[٥٨] • كل ذلك كان بغــرض ضمان الســيطرة والاشراف الكامل عليها وعلى الأجهزة التابعة لها •

ويضاف الى ذلك أنه أستعين لها — فى أضيق الحدود — ببعض أفراد من عناصر أوربية مختلفة برتبة صف ضابط • ولم يحبذ نهائيا استخدام عناصر تركية أو شركسية نظرا لأن دفرين كان يرى « أنها عناصر همجية غير منضبطة لا تستطيع أن تتحدث لغة الشعب »[٥٩] • وتلك لعمرى مفارقة غير مقبولة ، الا اذا كان دفرين ومعه بيكر يسعيان الى الحد من تعاون وتعامل المصريين مع الأتراك خلال هذه المرحلة • اذ أنه يبدو أمرا غريبا فى الوقت الذى ضما فيه للشرطة والبوليس عناصر أوربية ، كما حرصا معا على أن تأخذ الشرطة والبوليس طابعا مدنيا حتى لا تأخذ صفة جيش احتلال[٦٠] •

ونود أن نشير كذلك الى أن الضباط والمسئولين البريطانيين عن البوليس سرعان ما جأروا بشكاواهم نتيجة للاستحالة المطلقة لتطبيق لوائح البوليس المعمول بها من جانب رجال البوليس المصريين ومدى عجــزهم المطــلق بسبب وجود الامتيــازات الأجنبيـــة والتسهيلات الممنوحة للأجانب بما يمكنهم من التهرب من تحمل نتائج أعمالهم غير المشروعة[٦١] وأمام ذلك الوضع فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية

---

(58) Egypt, No. 14, 1883, No. 42, p. 36 .

(59) Egypt, No. II, 1883, No. 29, p. 22 & No. 30. p. 23 .

(60) Egypt, No. 14, 83, No. 18, p. 15 .

راجع كذلك رسالة دفرين فى ١٨٨٢/٤/٣ والمرفق بها خطاب دفرين الى جنرال بيكر بتاريخ ١٨٨٣/٣/٨ •

(61) Egypt, op. cit., No. 47, p. 51 and the enclosure .

بتاريخ ٢١ مايو ١٨٨٣ من مالت — قنصلها العام فى مصر — « ضرورة التفاهم مع الحكومة المصرية والتوصل معها الى اتفـــاق حول أحسن السبل لاصلاح ذلك الخلل » ، وتزويد الحكومة البريطـــانية بتقرير حول هذا الموضوع[٦٢] .

وعلى أية حال ، فقد أقيمت هـــذه القوات الخاصـــة بالبوليس والشرطة ، وبدأت تقارير لورد دفرين — خلال شهر ابريل ١٨٨٣ — تشير تباعا الى تحسن أدائها وكفاءتها وقيامها بمهـــام وظائفها[٦٣] . كما أن مستواها قد ارتقى كثيرا فى ظـــل قيادتها الجديدة . ولو أنها — كما يذكر دفرين — كانت لا تزال فى حاجة الى المزيد من الوقت قبل أن يعاد تنظيمها بشـــكل دقيق ، الا أنها قد بدأت تحوز الثقـــة العامـــة[٦٤] .

واذا ان دفرين قد وجد أن من حقه — قبـــل أن يغادر مصر بيومين فقط — أن يبعث الى وزيـــر خارجيته برســـالة مؤرخة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٣ وذكـــر فيها « أن هدفنا كان الاحتفـــاظ للمصريين بالتمتع باستقلالهم الداخلى من ناحية ، بينما ساعدناهم من ناحية أخرى على اصلاح مساوىء المصالح والادارات بهذه الكيفية بحيث لا تمس مشاعرهم القومية أو احتـــرامهم لذواتهم . فكل من هذين الهدفين قد تم تحقيقه . حيث يظـــل الخديو ونظاره هم الحـــكام الحقيقيون لمصر . ولكن مع تقدير واخلاص نوايانا فقد طلبوا — من تلقاء أنفسهم — أن نزودهم بعدد معـــين من الموظفين ذوى التدريب والخبرة والمقدرة العاليـــة ، وهم أولئك الذين ألحقـــوا بكل ادارات

---

(62) Egypt, op. cit., No. 57, p. 78 .

(63) Egypt, op. cit., No. 19, p. 16. & No. 29, p. 29 .

(64) Egypt, op. cit., No. 42, p. 36 .

الدولة ومصالحها . وقـد طبق نفس المبـدأ فى الجيش والبوليس والشرطة (٦٥) .

نقول أنه اذا كان من حق دفـرين ذلك ، فاننا لا نستطيع أن نوافقه على ما ذهب اليه . اذ يكفى أن نشير الى أنه ليس عسيرا أن ندرك مغزى الأهداف والمرامى الحقيقية من وراء خطة دفرين ومن خلفـه السياسة البريطانية برمتها تجاه اعادة تنظيم مصر بغـرض تأمينها واستعادة الأمن والهـدوء لها تمهيـدا للانسحاب العاجـل للقوات البريطانية منها ـ طبقا للتصريحـات التى أطلقتها فى كل الاتجاهات وألزمت نفسها بها أمام شتى القوى الأوربية وغير الأوربية . ومـع ذلك فان الانسحاب العاجل والموعود تأخر كثيرا الى ما يربو عـلى ثلاثة أرباع القرن الأمر الذى يعكس بوضوح لا يقبل الجدل طبيعة تلك الاصلاحات والتنظيمات التى تبنتها انجلترا ورجالها فى مصر . والى جانب أى المصالح كانت قد انحازت وحول أى نوع من الأهداف والخطط والبرامج كانت قد تشبثت .

---

(65) Egypt, op. cit., No. 49, p. 61 .

ويضيف دفرين فى رسالته هذه « أنه كنتيجة لذلك فـان الجهاز الحكومى سيتدعم ويقوى من خلال هيئة استثنائية من الأوربيين أساسا انجليز . ولكن تمثل فيها كل من فرنسا وألمـانيا ليعمل الجميع بالتناسق مع بعضهم البعض بتبعية مخلصة لرؤسائهم » .

مصـــادر الدراســـة

أولا : الوثائق البريطانية غير المنشورة :

— Egypt, No. 2, (1883), Correspondence respecting Reorganization in Egypt., Nos., 5, 6, 8, 11, 12, 15 + enc ., 16, 18, 22, 24, 25, 27, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37. 38, 40 + enc., 41, 46, 47, 54 .

— Egypt, No. 14 (1883) Further Correcpondence respecting the Rerganization of Egypt, Nos, 12, 16, 18, 29, 31, 42, 47, 49, 57 .

ثانيا : المؤلفات والمراجع :

(أ) العربيـــة :

— رينيـــه قطاوى وآخر : محمد على وأوربا ، ترجمة الفريد يلوز ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

— عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجـــليزى ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— ــــــــــــــــ : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتـــلال ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(ب) الأجنبيـــة :

— Cromer, the Earl of, Modern Egypt, 2 Vols., London, 1908 .

— Elgood, P. G., The Transit of Egypt, London, 1928 .

— Marlowe, J., Anglo - Egyptian Relations, 1800 — 1953, London, 1954 .

— Tignor, R., Modernization and British Colonial Rule in Egypt, NeW Jersy, Princeton University Press, 1966 .

— Young, G, Egypt, London, 1927 .